مكونات الطبقة الوسطى في العراق (٢٠١)

الملامح الايديولوجية للطبقة الوسطى

ياسين النصّير

لم يتشكل أي مفهوم واضح للطبقة الوسطى ادبيا، لا في كتابات رواد النهضة العربية، ولا في ادبيات المثقفين الكبار. حتى في كتابات مؤسسي الاحزاب السياسية في العراق بقيت هذه المفردة غائبة رغم وجودها. كما لم نجد لها تعريفا معيناً في ثقافتنا العربية القديمة نستدل به على تركيبة اجتماعية او هوية لمجموعة من الناس. اما قواميس السياسة والاقتصاد فهي الاكثر غرابة، فلم تفرد لها أي نص معين يحددها ويشخص ملامحها. وقد أكون على خطأ، فلست ملما بكل ما ينشر في هذا الموضوع، ولكننا في المجتمعات العربية بدأنا نقتبس من الافكار الماركسية ما يقرب فهمنا عن تركيبة المجتمع في مفهوم الطبقات بشكل عام وهو اقتباس خضع للإيديولوجية الماركسية وفق ما يراه مطبقوها وثقافتها الميدانية. فهناك وفق هذه الثقافة الرأسمالية والبرجوازية بشقيها الكبير والصغير، وهناك الطبقة العاملة المسندة بالمثقفين والفلاحين، ولم نجد ما يشير في أدبيات الماركسية التي تربينا عليها الى مفهوم (الطبقة الوسطى) إلا في إطار البرجوازية الوطنية وشرائحها المتعددة. من هنا يصبح المفهوم إشكالية معرفية وثقافية بحد ذاته حينما تتوزعه مفردات مثل (الرأسمالية) و (البرجوازية الكبيرة) و (البرجوازية الصغيرة) و (طبقة العمال والفلاحين والمثقفين). ثم يزداد المفهوم غموضا عندما نحلل تركيبة مجتمعاتنا العربية ذات الإرث العريق والمتكونة بحكم وجودها القديم من خليط غير متجانس من التركيبة الاجتماعية والدينية والسياسية، وهو أمر لم تفرد له دراسات ميدانية عدا كتابات الدكتور الطيب تيزميني. كما ان الافتقار للدراسات المتخصصة في هذا المجال هو إحدى اشكاليات الثقافة المعاصرة، فما نقرأه هنا او هناك هو جملة مقالات عن هوية للاقتصاد وللسياسة وللثقافة وللدين وللعمل دون الغوص فيها، وهو أمر غير كاف، مما جعل مفهوم (الطبقة الوسطى) يحمل في ابعاده تناقضا جديدا اتى اليه من تناقض اوسع هو تركيبة المجتمع العربي نفسه التي لم تعرف فروقا كبيرة بين الطبقات مثل ماحدث في المجتمعات الاوربية حيث الحدود فيها واضحة بين الطبقات الاجتماعية وضوح السياسة وهوية الانتاج. ولكن هل يعني ذلك أن لا وجود لها في مجتمعنا العربي؟ ام انها ولدت وهي تحمل كل هذه النوى المختلطة للطبقات الاخرى.؟

في مكونات الطبقة الوسطى العربية نلمح تشكيلا غريبا لم نر مثله في تشكيلاتها في المجتمعات الغربية، فهي مكونة من المثقفين والموظفين وصغار التجار وصغار الراسماليين الصناعيين ومن البيروقراطيين ومن الأسر الميسورة وصاحبة المصالح ومن اساتذة الجامعات والدبلوماسيين ومن قادة الجيش والضباط ومن بعض رؤساء العشائر. وبالطبع ان هذا التكوين لا يمكنه أن يكون على فكر واحد أو في بنية تفاهمية ثقافية واحدة، ولكنه نسيج متقارب كما يبدو من ظاهره، في حين يحمل في أحشائه تناقضاته الجوهرية. وأول ملاحظة منهجية في مثل هذا التكوين ان هذه الطبقة لم تكن وليدة الفكر الديني او الفكر القومي، أي لم تكن وليدة التاسيسات الأولية المتوارثة منذ العصور الاسلامية، بل هي حركة جديدة ومتطورة ومتقدمة على التشكيلات العشائرية والقبلية والدينية القديمة خاصة في أيام الدولة العثمانية وبعد انهيارها ومن ثم هيمنة فكر معاهدة سايكس بيكو وتقسيم العالم العربي وفتح المجال أمام الكثير من أبناء الأسر للدراسة في تركيا وأوربا نشأت، آنئذ، الافكار التحررية ولكن بأثوابها الايديولوجية القديمة. ولما حدث ما حدث في العالم بعد ثورة البلاشفة في روسيا ونشوء حركات تحرر وطنية في العالم العربي، نشأت أحزاب ماركسية وقومية تقدمية تنطلق من حاجة البلدان العربية لمواكبة ما يحدث في العالم. الا ان هذه الانطلاقة منعت من التقدم بسبب ذهابها بعيدا عن الاهداف الاولية التي انشئت من اجلها حينما وضعت قضية الاستقلال نصب اعينها. لذا يمكن القول ان هذه النوى هي تشكيل اجتماعي اقتصادي يتقارب فيه المسيحي من المسلم، الاقتصادي مع المثقف العسكري مع رجل الدين، ويتقارب فيه العربي مع الكردي المصري العربي مع القبطي الشيعي اللبناني مع الدرزي، دون ان تكون القومية او الاديان فواصل كبيرة بين توجهاتها.

مبدئيا، أعد الطبقة الوسطى اقدم الطبقات الاجتماعية العربية. فهي وليدة تيارات قومية وثقافية واقتصادية واقطاعية وعسكرية وعشائرية وفئات الانتجلستيا، فكانت خليطا تجمعها قضية التحرر من ربقة الدولة العثمانية اولا ثم الاحتلال الانجليزي والفرنسي ثانيا. وحتى تتمكن القيادات الدينية والسياسية من تشكيل النوى الاولى للحداثة، بدأت هذه الطبقة الواسعة تتشكل عملياً في مجتمعات عربية متفاوتة النمو. ففي مصر، يمكن ان نعد رواد النهضة هم المبادرون. وقد صاحبت التأسيس حركة ترجمة وثقافة وتعليم وتأسيس جامعات وبعثات دراسية ونواة لجيش عربي وفرز لمفهوم التحديث والنهضة، والحديث يطول في هذا المجال. وربما لا نملك مصادر غير تلك التي درست حركة التنوير في مصر منذ محمد علي وعمر مكرم وحتى طه حسين. أي ان المزاوجة بين السياسي والديني كانت مستندة الى خلخلة الحكم العثماني والرغبة في نهوض مصر دون ان يكون فيها يوم ذاك طبقة للمثقفين كبيرة. وفي العراق بدأت اولى بوادر التنوير في مرحلة الدستور عام ١٩٠٨ ثم نمت في العشرينيات عندما كانت هناك نواة قومية تقدمية وحلقات ماركسية وطنية وصناعة وثورة ضد الانجليز لتتأكد عام ١٩٢٠ بثورة وطنية ضد الانجليز، ثم توسعت قطاعاتها لتبدأ بالنمو عندما ارتبط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الانجليزي وذلك في بداية الثلاثينيات. فالطبقة الوسطى في البداية مستثمرة لثقافة الغير ومن ثم منتجة لها مع تقدم في آليات عملها، وهي مستفيدة من تنوع حاجات الشعب، ولكنها في النهاية توظف هذه الحاجات لوسائل عمل تستثمرها برأسمال وطني بسيط وخبرة، وهي مستثمرة لقدرات التكنوقراط والمتدربين والاساتذة والخريجين ولكنها توظف هذا الاستثمار لصالح القدرة على التطوير والتنمية بما فيها قدراتها هي، وهي مستثمرة لحاجات المجتمع السياسية فتطرح برامج عمل تقارب فيها بين حاجات الناس ومتطلباتهم المعيشية وبين استثمارها لقدرات العمل في تطوير آليات عملها دون ان يعني ذلك تحقيقا لمطالب العمل والطبقات الفقيرة ولا تحقيقا لمتطلبات الرأسمالية الكبيرة وحياتها الوسطية في مجال السياسة تجده في كل المواقع دون ان تخسر شيئا.

تشكل الطبقة الوسطى في بنية المجتمع العراقي الحديث البؤرة المولدة للطبقات الاجتماعية الاخرى كما نوهنا قبل قليل، فهي بحكم نشوئها المستمر والمتغاير جغرافيا واجتماعيا تمثل، عندما تكون واضحة باحتمالات المستقبل، ممهدة لظهور طبقات اجتماعية تتناسب وطبيعة المجتمع العراقي المتعدد الاعراق والديانات والقوميات واللغات والجغرافيات والتواريخ، فتبدو خلال تاريخها أنها جدل المجتمع وحاضنته، فمنها ظهرت الشرائح السياسية والعسكرية والتجارية لاحقا ليسهم بعضها في قيادة المجتمع العراقي نحو الحروب والتدمير ويسهم بعضها الآخر في البنية والتعمير. وأفضل نماذجها الوطنية كانت ممثلة في مجتمع ما بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ ولمدة قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات فرز الصراع فيها نتيجة لظهورها المفاجئ والكبير عن تناقض داخلي في مكوناتها لترتد ثانية الى بنيتها المؤسسة على العقلية العسكرية والدينية والقومية والثقافية والعشائرية. وكما نمت في داخل هذه الطبقة العريضة قوى التحديث نمت كذلك الفئات غير القادرة على الاستمرار والديمومة، وما حركتها هذه بين الحياة والموت الا نتاج اجتماعي وثقافي وفكري يشخص بداية حداثة المجتمع العراقي، فكان منها ما مات وهو في مهده من قبيل التيارات الفاشية الصغيرة التي تركزت في عام احداث مايس ١٩٤١ نتيجة لتأثير دور المانيا في الفكر القومي، ومنها ما اندمج نتيجة ضعفها في فئات اخرى منها اقوى اقتصاديا وسياسيا من قبيل الفئات الوطنية التقدمية نحو حزب الشعب وحركة انصار السلام ومنها الحزب الوطني الديمقراطي الذي أراد ان يجاري التيار الماركسي القوي الممثل بالحزب الشيوعي العراقي في البحث في داخل المجتمع العراقي عن شرائح يمكنها ان تؤلف حزبا ليس شيوعيا ولا قوميا فاشيا، بل حزباً وطنياً يقوم على مفهوم (الشعبية) على نحو ما يؤكد الجادرجي وبقية الاعضاء من دون ان يديروا ظهورهم للتيار الماركسي القوي الذي بدأ يؤثر حتى في تركيبة الحزب وينشر الكثير من مقالاته التقدمية التي تعبر عن رأيه في جريدة الأهالي نواة الحزب الوطني الديمقراطي وكان نجاح الحزب الوطني الديمقراطي يتمثل في استيعاب هذه الشرائح المتسعة التي نجد لها توصيفا اوليا في المذكرات متمثلة ب: المثقفين، والموظفين، وبعض شرائح الطبقة العاملة، والعشائر، والبرجوازيين الصغار، واصحاب التجارة والمعامل الصغيرة. وقد مثلهم في الحزب خير تمثيل لاحقا محمد حديد وحسين جميل وفي مرحلة ثورة تموز هديب الحاج حمود.

ولان الطبقة الوسطى العراقية وليدة تناقض داخلي واقليمي ودولي؛ داخلي حيث العراق ظهر نتيجة اندماج ثلاث ولايات عثمانية مختلفة: البصرة والموصل وبغداد واقليمي حيث العراق يشكل عاصمة للدولة العربية الاسلامية قديما، ودولي لان العراق حلقة وسطى جغرافيا وتجاريا بين اوربا واسيا ناهيك من أن العراق الحديث وريث لتراث عريق هو تاريخ البابليين والسومريين والاكديين والآشوريين طبع كل فئاته بالعراقة التراثية، كل هذا الإرث جعل من الطبقة الوسطى العراقية متفقة على المصالح الكبيرة: محاربة الاستعمار، وتحديث البلاد، والحفاظ على ثرواته القومية، واحترام الدستور، وانصاف الطبقات الفقيرة والشعبية، وتعمير البلد. وكانت برامج الاحزاب كلها تقريبا تتفق على مثل هذه الطروحات المطلبية، في حين انها مختلفة فيما يخص العرق والمنطقة والحكم، فيما يخص العرب لا يخص كليا التركمان او الأكراد، فغلب الطابع القومي عند الأكراد والتركمان على الطابع الوطني، وهذا ما وجدناه في الاحداث الدموية التي اعقبت ثورة تموز ١٩٥٨، فقد حملت الطبقة الوسطى تاريخ الدولة العربية الاسلامية بما فيه من تناقض ديني وقومي، تجاري واقتصادي. ثقافة البادية وثقافة الريف، عربي واجنبي. لما اكتشف الالمان النفط في العراق في اواسط القرن التاسع عشر نشأت فيه عدة مراكز تجارية عربية ودولية يتصل بعضها ببلدان حوض البحر الابيض المتوسط ومن ثم اوربا ويتصل بعضها الاخر ببلاد فارس والهند وافغانستان والصين، ونشأت فئات اخرى تتصل بمراكز عربية وغير عربية، فانصهر في بوتقة (العراقية) عدد من القوميات والاديان والعشائر والمذاهب لتشكل ملامح ايديولوجية للطبقة الوسطى في العراق، وبالتالي لتحمل صفات التناقض والتغيير المستمر في بنيتها بحيث يكون الاختلاف فيها سمة من سمات الحداثة، بمعنى ان مكوناتها العراقية فرضت عليها نموذجا هو غير ما نجده في مجتمعات لم تعرف مثل هذا التنوع والتعدد في التاريخ والتراث والاديان والقوميات والطوائف والمذاهب، وهي غير ما نقرأ عنه في بلدان ذات قومية واحدة أو دين واحد أو عرق واحد. فعند الحديث عن بدايات تشكل الطبقة الوسطى العراقية لابد ان نعرج على تأثير الدولة العثمانية بوصفها دولة اسلامية قوية وذات نفوذ دولي واقليمي ومتقدم في نماذج كثيرة في العالم، فقد كانت حاضنة لنوى التحديث السياسي والتعليمي، فكل السياسيين والعسكريين والمثقفين الذين أثروا ايجابا في مرحلة العشرينيات والثلاثينيات درسوا في الاستانة أي اسطنبول وغيرها. وعندما احتل الانجليز العراق وانهزمت الدولة العثمانية نشأت فئات اجتماعية وسياسية جديدة خاصة في جنوب العراق جزءاً من بنية التحديث الانجليزي. ولما قامت ثورة العراق في عام ١٩٢٠ وبدأت ملامح الشريفيين والضباط العرب وتأثير الهاشميين في الحجاز على الوضع الداخلي العراقي وارتباط كل ذلك بالهاشميين الذين ينظرون لميراثهم في مقابر ومراقد آل البيت في النجف والكوفة وكربلاء وسامراء. بدأت نزعة العروبة والقومية الموشاة بالدين وبالأسرة الهاشمية تنمو الى جوار تلك النزعات. ولما كان وسط العراق وجنوبه كله شيعيا او اغلبيته شيعية، نشأت مع ايران علاقات ثقافية تمتد بجذورها الى ايام الدولة الصفوية، فنشأت طبقة من التجار الذين احتلوا مراكز تجارية كانت حكرا على اليهود والمسيحيين قبل ذلك. ولما كانت القومية الكردية مبنية على العشائر والقبال والعلاقات مع تقسيماتها في بلدان الجوار (تركيا وايران وسوريا)، نشأت قاعدة اخرى للطبقة الوسطى هي قاعدة العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية ففئات الانتجلستيا العراقية كانت تقرأ الفارسية والتركية فقرأت، كما تقول مدونات الثقافة العراقية، الادب العالمي خاصة الروسي والانجليزي عن طريق هاتين اللغتين، فاحتل التجار الكرد الكثير من المواقع المهمة في الاقتصاد وفي السياسة. كل هذا التناقض والمؤثرات افرزتها ثقافتها ونماذجها المتباينة لكنها الموحدة في بنية المجتمع العراقي، فكونت منذ استقلال الدولة العراقية عام ١٩٢١ حتى اليوم الطبيعة المتناقضة والحركية للمجتمع العراقي. لذا يمكن تشبيه الطبقة الوسطى العراقية بعش الدبابير التي تفتح نوافذها للرياح وانطلاق نحلها للتزود بالرحيق من مختلف حقول المعرفة ولما تعود تغلق عليها نوافذ خلاياها اثناء العمل ثم تلدغك ان اقتربت منك، لكنها في النهاية تنتج عسلا يغذي الجميع. فانتاجها الفكري والثقافي ليس على وتيرة واحدة او سياق واحد، بل يحمل سمة هذا التعدد والتنوع، التشابه والاختلاف. بمعنى آخر: ان كل ما ظهر في المجتمع العراقي من قوى التقدم والارتكاس لاحقا كان انتاج هذه الطبقة الواسعة الجذور والمناشئ.

تمثل الطبقة الوسطى في مجتمعنا العربي المعدة، بكل ما تعني هذه الكلمة من دلالة الاستقبال والهضم والافراز، اما رأس المجتمع فهو: المثقفون التنويريون والعسكريون وفئات الاغنياء من الاسر العربية، بينما قدما المجتمع هي الفئات الاجتماعية من عمال وفلاحين وكسبة وعاطلين وجنود وسكان الريف. فالمعدة مطبخ المجتمع وفيها تتجاور وتتصهر كل الفئات، اما الرأس فأفكاره ومؤسساته ومفكروه، وفيه موقع القيادة والتخطيط، واما القدمان فهما منفذ الانتاج ومستهلكه معا ولكن هذه المعادلة لا تصلح ان تكون مثالا لكل المراحل، ففي مجتمع مثل العراق تتحول الكثير من الفئات الى مواقع اخرى بفعل سياسة الدولة التي ترفع من شرائح على حساب اخرى، وهذا ماحدث في السنوات الخمس والثلاثين الاخيرة عندما تسيد بنية المجتمع العراقي بدو الصحراء على حساب عمران المدن وثقافة البستان. ولذا لم نجد لهذه الفكرة ان تستقيم في الاربعينيات عندما بدأت حركة تنوير سياسية واقتصادية وثقافية تمثلت بقيام احزاب وطنية في العراق ومصر وسوريا ولبنان وبرلمانات وحكومات دستورية نتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية عندما اندحرت الفاشية ومؤسساتها في العالم وقيام تنظيمات وطنية وتقدمية تمثلت في العراق بثلاثة نماذج: حزب الشعب، مؤسساتها الدستورية والانتاجية المتميزة والقادرة على التأثير في الشارع وفي القرارات العليا، وكان من نتائجها المباشرة حركة الضباط الاحرار في كل من مصر والعراق لتبدأ مرحلة البناء والتنمية، ولكن لم تترك القوى الاستعمارية لهذين البلدين الاستمرار بمشاريعهما التنموية، فخلقت لهما بؤر توتر كبيرة كان من نتيجتها هزيمة حزيران وصعود البعث للسلطة في العراق ليقضي على طموح الطبقة الوسطى العراقية التي بدأت بالفعل بعد تموز ١٩٥٨ بالتشكل العلمي. فالاتجاه القومي ليس من مصلحته التمايز بين الفئات الاجتماعية وان ادعي عكس ذلك، والدليل ان سنوات البعث في العراق كانت سنوات محاولة لصهر كل الفئات السياسية والقومية في تنظيم حزب البعث.

وفي افضل نموذج للطبقة الوسطى في العراق (الحزب الوطني الديمقراطي اما في مصر فحزب الوفد)، نجد طرفي المعادلة فيهما هما البرجوازية التجارية والصناعية والمثقفون التقدميون. هذه هي المشكلة في المجتمعات العربية، فقد يصادر الرأس حق المعدة وحق القدمين، وقد يستغلها، في حين ان أية تركيبة جدلية لابد من ان تقوم على تفاهم بين عناصر الانتاج. في مذكرات واحد من مؤسسي تيار الطبقة الوسطى العراقية اعني به الاستاذ كامل الجادرجي، لم نجد أية كلمة يشير فيها بوضوح الى الطبقة الوسطى، عدا ما ورد في صفحة ١٢٦ من اشارة عابرة عنها تفيد بأن شرائحها يمكن ان تؤيد تاسيس الحزب الوطني الديمقراطي، فقد كان مفهوم الحزب يقوم على فكرة (الشعبية) وهي فكرة غامضة وغير دقيقة في وصف الفئات التي سيشكل منها الحزب الوطني، لكن افكاره وافكار الهيئة المؤسسة في عام ١٩٤٥ كانت تمثل هذه الطبقة سياسيا، مما حدا بابنه المهندس رفعت الجادرجي، وهو يعيد طبع مذكرات والده من جديد، ان يقدمها بمقدمة مهمة تتركز على اهمية دور الطبقة الوسطى في تشكيل بنية المجتمع العراقي واحزابه فيرد مفهوم (الطبقة الوسطى) كثيرا في هذه المقدمة الناضجة والمهمة.

القانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية

حسن شعبان

> يعد القانون الدولي، شكلاً ومضموناً، حديث التكوين ومع ذلك، أصبح اليوم من أهم فروع القانون الدولي الانساني وبدأ دوره يتعاظم ويتسع حتى حصل على صفة الإلزام والوجوبية عند صدور القرار الدولي بتشكيل محكمة روما الجنائية (المحكمة الجنائية الدولية) حيث لم يعد بالامكان الإفلات من قبضة العدالة الدولية لأي من ينتهك حقوق الإنسان تحت أية حجة كانت وفي أي زمان ومكان.

ولا تبعد حداثة (الميلاد) لهذا القانون عن حقيقة مهمة مفادها إن قواعده وبنوده بدأت قبل الإعلان الأمريكي حول قواعد الحرب البرية عام ١٨٦٣ واتفاقية جنيف الخاصة بتحسين أحوال جرحى الحرب عام ١٨٦٤ وولادة فكرة الصليب الأحمر عام ١٨٥٩، حتى إن عدداً كبيراً من فقهاء القانون الدولي ينسبون بدء ولادته إلى قادة عصر التنوير في فرنسا من قبيل روسو وفانيل .

كما إن الإسلام أدلى بدلوه في هذا (التكوين) ففي سنة النبي محمد(ص) والخلفاء الراشدين تم إرساء قواعد أكثر إنسانية ورحمة فيما يخص الحروب وشروط معاملة الأسرى وعدم الاعتداء على النساء والشيوخ والأطفال والمدنيين العزل بل حتى على الحيوان والشجر.

ولابد لنا ومادمنا بصدد القانون الدولي الإنساني، أن نسجل مفهومه وتعريفه الذي اجمع عليه فقهاء القانون إنه مجموعة المبادىء والقواعد التي تحد من استخدام العنف أثناء المنازعات الدولية وما ينجم عنه يشمل ذلك الابادة الجماعية والاختفاء القسري، كما انه يشكل فرعا من فروع القانون الدولي العام الذي يتعلق بحقوق الإنسان التي لابد أن تتضمن حماية الإنسان والتمتع بحقوقه التي تشمل آدميته وكرامته البشرية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك والاتفاقيات الملحقة به من دون أي تمييز في العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة.

وبمرور الزمان، أصبح القانون الدولي الإنساني يقوم على إطار قانوني مقنن في اتفاقيات ذات صفة قانونية أقرتها الشرعية الدولية. ولعل ابرز ما فيها الإعلان العالمي واتفاقية جنيف ومحكمة العدل الدولية.

وتضمنت بنود هذه النصوص مواد قانونية تلزم وجوب احترام القيم الإنسانية والأخلاقية في وقت الحروب، وتخلى القانون الدولي الإنساني عن استعمال لفظة الحرب، بعد ذلك، ليمتد إلى مصطلح (النزاع المسلح) ليصبح أكثر شمولية وسعة ونطاقا.

إلا إن المسؤولية الجزائية المترتبة على خرق هذا القانون ظلت في حيز الاحترام ورعاية المصالح ولم تصل الى حد المسؤولية القضائية الدولية.

وبمرور الزمن، توسعت هذه الصلاحيات واتسع نطاق القانون ليشمل إجراء التحقيق وتشكيل اللجنة الدولية لتقصي الحقائق. بيد إن الانتهاكات استمرت في ظل غياب تام لأي نظام فعال للملاحقة والمحاكمة مما أدى إلى شلل تام في تطبيقه لان متطلبات أي قانون ينبغي أن تتوفر فيه ذراع قوية تؤمن تنفيذه.

لهذا، وفي ظل غياب مرجعية قضائية جزائية، أدى إلى أن يأخذ القضاء الوطني هذه المهمة، وهذا يعني بالضرورة توفر مناخ للتدخل السلطوي لتلك الدولة يؤدي في نهاية المطاف إلى (لفلفة)الانتهاك وإبعاده عن قبضة العدالة الحقيقية الدولية.

أمام هذا(الغياب)، كان لابد من البحث عن جهاز قضائي مستقل يعمل على تأكيد احترام هذه القواعد الدولية ويحدد مسؤولية من يخرج عنها بعد ان افتقدها المجتمع الدولي عقوداً من الزمن جراء الصراعات الدولية. وقد استفادت لجنة القانون الدولي من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين من اعتماد مشروع قانون المحكمة الجنائية الدولية في ١٥ حزيران,١٩٩٨

ولابد أن نشير إلى محطات دولية مهدت للولادة العسيرة لهذه المحكمة منها محاكمات نورمبرغ وقرار مجلس الأمن رقم٨٨ لسنة ١٩٩٣ الخاص بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الانساني في اقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية للانتهاكات التي ارتكبت في راواندا عام ١٩٩٤، حيث صوتت لمشروع المحكمة (١٢٠) دولة وامتنعت عنه (٢١) دولة وصوتت ضده (٧) دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والصين.

في ٢٠٠٢/٤/١٠ تم الاعلان الرسمي عن تشكيل المحكمة الجنائية الدولية في مقر الامم المتحدة بنيويورك بعد ان تجاوز عدد الموقعين من الدول على القانون ستين دولة وهو النصاب الذي اشترطه القانون لنفسه وأصبح لأول مرة في تاريخ العلم ذراعا للقانون الدولي الإنساني وهي المحكمة الجنائية الدولية.

يتألف النظام الأساسي للمحكمة من ديباجة وثلاثة عشر باباً موزعة على (١٢٨) مادة. تؤكد الديباجة على الروابط الانسانية المشتركة للشعوب وتحاور الثقافات التي تشكل تراثاً مشتركاً بعد ان وقع الملايين من الرجال والنساء والاطفال ضحايا لفظائع لايمكن تصورها هزت ضمير الانسانية بقوة مما يستوجب آلا تمر من دون عقاب.

الباب الاول من القانون يتعلق بانشاء المحكمة بينما، حدد في الباب الثاني الجرائم التي تخضع لاختصاصها، وقد ركز على اشد الجرائم خطورة والتي هي موضوع اهتمام المجتمع الدولي بأسره (جريمة الابادة الجماعية)، وهي الافعال التي ترتكب بقصد اهلاك جماعة اثنية او عرقية او دينية اهلاكا كلياً او جزئياً (م٦).

والجرائم ضد الانسانية، هي الجرائم التي ترتكب ضد أية مجموعة من السكان المدنيين حيث تستعمل الافعال التي ترتكب بالقتل العمد والابادة والاسترقاق وإبعاد السكان والنقل القسري والسجن أو الحرمان الشديد من الحرية، كذلك التعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء او أي شكل من أشكال العنف الجنسي وأيضاً جريمة الفصل العنصري او الاضطهاد لأسباب سياسية أو اثنية أو تلك تتعلق بنوع الجنس (م٧)، كذلك جرائم الحرب، ولاسيما عندما ترتكب في إطار خطة واسعة عامة أو في إطار عملية واسعة النطاق ولاسيما الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ والملحقة بها التي تضمنت (٣٤) بنداً، وأخيرا جريمة العدوان التي شملت هي الأخرى كل أنواعها وظروفها.

وفي قانون المحكمة الجنائية الدولية نصوص قانونية تتحدث عن اختصاصاتها المكانية والزمانية، أما الذي يهمنا من اختصاصاتها هو ذلك الاختصاص الذي يتعلق بالتزاماتها تجاه الدول والافراد كما حددتها م (٢/١٢) من قانون المحكمة بنظر الدعوى حتى لو كانت الجريمة محل الاتهام التي ارتكبت في إقليم دولة طرف في هذه المعاهدة او بمعرفة احد رعاياها وبامكان الدول والأفراد ومجلس الأمن تحريكها عبر دائرة الادعاء العام فيها.

من هذا العرض الموجز والسريع للقانون الدولي الإنساني والمحكمة الجنائية الدولية ندرك مدى أهميتها في احترام إرادة الشعوب وضمان حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات الخطيرة التي تعرضت ولاتزال تتعرض لها جماعات أو أفراد على حد سواء ولم يعد بامكان كائن من كان دولياً او اقليمياً أو وطنياً أن يتحدى الإرادة البشرية من خلال القمع أو التعسف من دون عقاب ومحكمة عادلة.

من هنا ايضاً تأتي الأهمية و المطالبة الملحة والنضالات المستمرة لناشطي حقوق الإنسان بدعوة الحكومات للانضمام الى قانون محكمة روما. ولعل انبثاق اللجنة الوطنية العراقية التي ضمت عدداً كبيراً من العاملين في حقل حقوق الإنسان هو جزء من هذا الجهد المتواضع لدعوة الحكومة العراقية إلى التوقيع على هذا القانون.ومن المؤسف حقاً ان يأتي الانسحاب المبكر للحكومة العراقية بعد أيام فقط من قبولها الانضمام وهي خطوة بالاتجاه غير الصحيح تراجعية لا تتفق مع دعوات بناء عراق جديد وديمقراطي.

لهذا لا بد من تكثيف الجهود من دون هوادة لعودة العراق إلى هذا القانون.